دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية للمجتمع العراقي المعاصر
دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي

د. حمدان رمضان محمد*

المقدمة:

لا جدال ان الحديث عن المجتمع المدني لن يكون له مدلوله الأبعد توضيحه في وعي ووجدان افراد المجتمع العراقي أي نقله من دائرة التردد والشكوك في قيمتها ودورها الى دائرة القناعة وتأصيلها في السلوك الفردي لجميع شرائح المجتمع ومن ثم ممارستها في مختلف مرافق الحياة الاجتماعية والثقافية. إذ لابد من الانفتاح على الفكر والتجارب الحضارية في مجال بناء مفاهيم حرية الإنسان العراقي وحقوقه بدون تردد وتحريره من الخوف والتردد في ممارسة حقوقه بتوفير الأرضية الملائمة لممارسة الديمقراطية بوصفها نظاما للحكم والمجتمع.

إن الضمان الحقيقي لبناء مؤسسات المجتمع المدني (قوية وفاعلة) في العراق يكمن في تفعيل الثقافة والعمل التربوي في جميع بني المجتمع من خلال تبني الفكر المتحرر والعقلانية النقدية والحوار الحضاري وترسيخ المفاهيم الديمقراطية من قبل جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية العراقية والعمل على تحشيد الطاقات وتوظيفها لصالح المجتمع المدني وتقوية مؤسساته وتأمين استقلاليته.

وبناءاً على ما تقدم قسمنا البحث الى ثلاثة محاور رئيسة تناولنا في المبحث الاول الاطار المنهجي للبحث، وفي المبحث الثاني وضحنا مقومات المجتمع المدني ومؤسساته، والمبحث الثالث بينا فيه ماهية المجتمع المدني في العراق من خلال جذوره التاريخية ودوره في تحفير المشاركة السياسية واهم مستلزمات بناءه في المجتمع وما هي الصعوبات

* مدرس – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب / جامعة الموصل

التي تواجه هذه المؤسسات، وكذلك بينا استشراف مستقبلي لما ستكون عليه هذه المؤسسات في تفعيل المشاركة السياسة في المجتمع العراقي المعاصر، واخيراً خلاصة البحث تناولنا فيه اهم استنتاجات البحث.

المبحث الأول

الإطار المنهجي للبحث

تحديد مشكلة البحث :

إن أزمة المجتمع المدني في أي مجتمع لا يمكن تجاوزها بمجرد بناء هياكل تنظيمية من مؤسسات ونقابات ومنظمات. . . الخ بل في ترسيخ القيم الأخلاقية والمفاهيم الديمقراطية في العلاقة بين النظام السياسي والنظام الاجتماعي المدني، وهذا يعني تبني جميع الأحزاب والتيارات السياسية والفكرية والاجتماعية لإستراتيجية تطوير العمل الثقافي والعلمي من خلال أدوات سياسية واجتماعية ومدنية قادرة على إيجاد التقارب بين المجتمع المدني والسياسي وإزالة التناقضات بينها وتعزيز الترابط بين المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني وتفعيلها للتعبير عن الثقافة القومية والحضارية لمجتمعنا العراقي إذ يفترض في هذه المؤسسات أن تكون المظلة الحقيقية لحماية الإنسان وحرياته. ونقصد من ذلك القول بان ما نحتاجه في مجتمعنا العراقي هو المشاركة الفعلية للحركات السياسية والاجتماعية والثقافية وأيمانها المطلق بدور المجتمع المدني في تحفيز السلوك السياسي في المجتمع واجتناب التنكر للمبادئ والشعارات التي تناضل من اجلها وبصرف النظر عن موقعها من السلطة، من هنا فإننا نجد هذا الموضوع مهم ويستحق البحث.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية هذا البحث من كونها تسعى لطرح موضوع لم يأخذ عمقا في الواقع العراقي ويحاط به غموض وذلك لحداثة هذا المفهوم قياسا الى الفكر السياسي العراقي الذي لم يبدأ استخدامه إلا منذ مدة قريبة، مما يتطلب تأطيره نظريا وتحليله أكاديميا وتجسيده واستنباطه عمليا، وكذلك

ابراز الفائدة الفعلية التي يمكن ان تنجم عن استخدامه في تحليل التحول الاجتماعي والسياسي والمدني في مجتمعنا وتسريع تلك التحولات.

كما تأتي أهمية البحث أيضا من ضرورة ان يتصدى الباحثون لتيار المطالب التي تتبناها القوى والفعاليات السياسية والشعبية والمهنية العراقية لإقامة مؤسسات المجتمع المدني وآلياته بطريقة علمية وواعية قائمة على أساس الفهم العميق لظروف البيئتين السياسية والاجتماعية وواقعهما، بشكل يساعد على تحفيز الأفراد نحو تفعيل وتطوير قابلياتهم في المشاركة السياسية في المجتمع العراق المعاصر

أهداف البحث :

يرمي هذا البحث الى ما يأتي :-

١. معرفة دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية في المجتمع العراقي المعاصر.
٢. معرفة الجذور التاريخية للمجتمع المدني العراقي.
٣. معرفة مستلزمات بناء المجتمع المدني في العراق.
٤. معرفة معوقات المجتمع المدني ومؤسساته في المجتمع.
٥. معرفة مستقبل المجتمع المدني ووسائل تفعيله للمشاركة السياسية في المجتمع العراقي الحديث.

تحديد المفاهيم العلمية :

الدور :

يعرف (تالكوت بارسونر) الدور الاجتماعي ((بأنه الجزء المنظم للتوجيه الفاعل الذي يحدد مشاركته في عملية التفاعل، وتنظمه مجموعة من المعايير والقيم والاتجاهات التي يفرضها المجتمع، أي أن سلوك الفرد يتأثر بالأمر الذي يؤديه في النسق الاجتماعي))[١].

[١] الاء عبد معروف، المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة الساسية للمراة العراقية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠١ م ص٢٢

ويعرفه (غي روشيه) ((انه مجموعة القواعد والمعايير التي يخضع لها فعل الأفراد والذين يحتلون موقعا أو وظيفة خاصة في جماعة من الناس))[١].

أما تعريفنا للدور فهو :-

السلوك الاجتماعي للفرد الذي يجد له مكانة اجتماعية داخل المجتمع، ومن خلال دوره هذا يتضح مشاركته الاجتماعية والسياسية على وفق مواقف واتجاهات أفراد المجتمع الذي يرتبط بقيمهم ومعاييرهم الخاصة بالفرد الذي يحدده ثقافة مجتمعه.

المجتمع المدني :

عرف محمد عابد الجابري المجتمع المدني (بأنه ذلك الإطار الذي تنتظم فيه علاقات الأفراد والجماعات على أسس ديمقراطية أي ذلك المجتمع الذي يحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى. انه ذلك المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للكلمة)[٢].

وعرف مركز ابن خلدون للمجتمع المدني (بأنه كل التنظيمات غير الحكومية وغير الارثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتنشأ بالإرادة الحرة لاصحابها من اجل قضية أو مصلحة أو للتعبير عن مشاعر جماعية ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السلمية للتنوع والخلاف)[٣].

أما تعريفنا للمجتمع المدني فهو مجموعة من المؤسسات المدنية والاجتماعية وجملة من القنوات والمجالات التي يعبر بها المجتمع عن مصالحه وغاياته ويتمكن من الدفاع عن نفسه.

---

[١] غي روشيه ، مدخل الى علم الاجتماع العام ، ط١ ، تعريب د. مصطفى دندشلي،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص٥٤ – ٥٥.

[٢] د. محمد عابد الجابر ، اشكالية الديموقراطية والمجتمع المدني العرب ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة/١٦،العدد/١٦٧،١٩٩٣ م، ص٣٧

[٣] مركز ابن خلدون ، برنامج المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي Ibn khaldon website

المشاركة السياسية :

يعرف صموئيل هنتكتون ونيلسون المشاركة السياسية(انها النشاط الذي يقوم به افراد المجتمع بقصد اللتاثير في عملية صنع القرار في المؤسسة السياسية) [١].

وعرف علماء الاجتماع السياسي المشاركة السياسية بأنها (العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة ليسهم في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد افضل الوسائل لإنجازها)[٢].

أما تعرفينا للمشاركة السياسية فإنها الطريقة الشرعية للتعبير عن أفكار الفرد واحترام حقوقه ضمن إطار مؤسسات أو جماعات المجتمع من خلال الإسهام والممارسة في عملية اتخاذ القرارات أو السياسات المجتمعية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المبحث الثاني

مقومات المجتمع المدني ومؤسساته

أولا :- مقومات المجتمع المدني :

١- الديمقراطية :

أن مؤسسات المجتمع المدني من أهم قنوات المشاركة الشعبية، فعلى الرغم من إنها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا أو إنها لا تسعى للوصول الى السلطة السياسية، إلا أن أعضاءها اكثر قطاعات المجتمع استعدادا للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية، وفضلا عن هذا فان الإدارة السلمية للصراع والمنافسة هي جوهر مفهوم المجتمع المدني[٣].

---

[١] د. اسامة الغزالي الحرب ، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، سلسلة عالم المعرفة،العدد /١١٧ ، الكويت ، ١٩٨٧ م ، ص٧٦ .

[٢] د. محمد عاطف غيث واخرون ، مجالات علم الاجتماع السياسي المعاصر : اسس نظرية ودراسات واقعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص٥٢١.

[٣] عبد الغفار شكر ، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، دار الفكر، دمشق،٢٠٠٣، ص٥٧.

وهكذا فان الدور المهم للمجتمع المدني في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية وتأكيد قيمتها الأساسية، ينبع من طبيعة المجتمع المدني وما تقوم به منظماته من دور ووظائف في المجتمع لتصبح بذلك مرتكز البنية التحتية للديمقراطية بوصفها نظاما للحياة وأسلوبا لتسيير المجتمع، وهي بالإضافة إلى ذلك أفضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة الديمقراطية والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية[١].

٢- الحرية :

وتعد الحرية مقعداً آخر يستند أليه مفهوم المجتمع المدني ، إذ أن الأمم ترتقي على قدر صيانتها واحترامها للحرية وتتخلف عن الارتقاء بل ترجع الى الوراء على قدر عبثها بالحرية وتحكمها بالإنسان، وآية ذلك إن للإنسان قدرات وملكات يشكل صقلها أساس الارتقاء ومن دون الحرية لا يمكن أن يتحقق ذلك.

والوصول الى تصور محدد للحرية لابد من المرور على البرهان الاجتماعي القائم على الشعور بالمسؤولية عن السلوك مع الآخرين [٢].

والحرية في اوسع معانيها يعني حرية الكلام هي الالة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير، وفضلا عن حرية الكلمة هناك حرية اختيار نوع الحياة، وهناك أيضا حرية المعتقد وحرية الفرد تشمل القول والكتابة والطباعة ونشر الفكر من غير رقيب على شرط أن لا تخل بحرية غيره[٣].

٣- احترام حقوق الإنسان :

---

[١] المصدر نفسه ، ص٥٧.

[٢] احمد لطفي سيد، مشكلة الحريات في العالم العربي، دار الروائع، بيروت، ١٩٥٩، ص٩.

[٣] د. حامد خليل ، الفرد والسلطة في الفكر العربي الحديث ، مجلة الفكر السياسي،دمشق، العدد /٣ ، السنه الاولى ، ١٩٩٨ ، ص١٠٤.

الاحترام حق لكل إنسان لانه كائن مسؤول عن أفعاله [١]. وإن توحيد المجتمع المدني هو آلية أساسية في ترسيخ حماية حقوق الإنسان والحرص عليها، كما يشجع على تعددية سياسية أوسع، وعلى انفتاح المجتمع لمشاركة فئاته كافة، إذ أن المجتمع المدني هو الوسيلة الأساسية للتغيير السياسي[٢].

إن تعزيز حقوق الإنسان، يتطلب تطبيقا مكافئا وملحا للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومناهضة التمييز بأنواعه، أي أن تكون هناك مراقبة مفصلة للوضع الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن توضح هذه المراقبة استراتيجيات مناسبة تنتهج لإيقاف أو تخفيض الانتهاكات لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون قضية تعزيز حقوق الإنسان من خلال المجتمع المدني، هي قضية أساسية وشاملة ضمن هذه الستراتيجية. لان المجتمع المدني المزدهر، والمستند الى جهاز قضائي نزيه ومستقل، يقوم بدور جوهري في إخضاع الحكومات للمحاسبة، وفي التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان[٣].

٤-التنمية :

إن التنمية ومؤسسات المجتمع المدني مرتبطان على نحو لافكاك منه، عن هدفهما المشترك بضمان حياة كريمة ذات معنى للناس جميعهم، وكلما زاد حظ المرء من التنمية زادت إمكانيته لممارسة حقوقه بشكل فعلي[٤]. وحقيقة الأمر انه لا يمكن أن تجري تنمية حقيقية ومفردة ومستقلة إلا في إطار ديمقراطي، وذلك لان التنمية تعني أول ما تعني الاعتماد على أحرار يؤمنون بما يفعلون ويدركون إن ما يفعلونه إنما هو لمصلحتهم. غير ان ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بمباشرة المشاركة، مشاركة المواطن في صنع القرار،

---

[١] جاد عبد الكريم الجباعي ، مدخل الى مفهوم المجتمع المدني Mowaten website ،٢٠٠٢، ص٩.

[٢] تقرير الامم المتحدة حول حقوق الانسان ، ٢٠٠٢ ، ص٥٧.

[٣] المصدر نفسه ، ص١٥-١٩.

[٤] جاد عبد الكريم الجباعي ، مصدر سابق ، ص٤٥.

وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت هناك آلية في النظام تسمح بتلك المشاركة[١]. فضلا عن ذلك فان التنمية بوصفها حقا جماعيا، فأنها تؤكد المسؤولية المتبادلة والتضامن الذي يميز مفهوم المجتمع المدني[٢].

٥-الاستقلال :

يعد الاستقلال هنا أحد مكونات أو مقومات المجتمع المدني أو المؤسسة داخل المجتمع غير الخاضع أو الخاضعة لغيره أو لغيرها من الدول أو المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث تسهل السيطرة عليها، وتوجيه النشاط الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر. والملاحظ إن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى، في حين إن أية سلطة مدنية لا يمكن ان تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح لها أن تقيم رهانات خاصة تتأسس عليها علاقات اجتماعية متميزة [٣]. فالمجتمع المدني يستعيد ذاته حين يستعيد قدرته على تأكيد هويته الوطنية المستقلة[٤].

ثانيا :- مؤسسات المجتمع المدني (تشكيلاته).

المجتمع المدني هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينها، بما يضمن أعلى درجة من المساواة فيما بينها، وهو يعتمد في ذلك على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل.

---

[١] د. حامد خليل ، مصدر سابق ، ص١٠٣.

[٢] احمد جمال الدين موسى ، التنمية حق من حقوق الانسان، مجلة العربي ، الكويت، العدد/٥٣٨ ، ٢٠٠٣ ، ص٣٦.

[٣] برهان غليون ، بناء المجتمع المدني العربي : دور العوامل الداخلية والخارجية،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص٧٤٧.

[٤] الياس خوري ، الاستقلال والديمقراطية ، ورقة عمل مقدمة لمناقشات الندوة الفكري التي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان (ازمة الخليج العربي وتداعياتها على الوطن العربي) ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٠-٤١.

وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في نشأتها وتطورها في المراحل اللاحقة لعصر التنوير بتاريخ نضال الشعوب من اجل الديمقراطية والحرية وحاجته الى الأمن والنظام. فالسلطة التي جسدتها الدولة ارتبطت في التاريخ بممارسة ألوان من الاستبداد والقهر والظلم والتعدي على حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضى والحروب، وتسببت عهود حكم الملوك في أوربا من أحداث ثورات شعبية طالبت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان[١].

وهنا ظهرت الحاجة الى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وان تفرض للاحتلال بين الحرية والنظام. وتختلف تلك المنظمات في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، التي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة. فلولا الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي ووفق اعتداء السلطة على حقوق الأفراد والجماعات. وهكذا حدث التطور في معنى المجتمع المدني كوسيلة للتنظيم تهدف الى الحفاظ على المصالح الخاصة فقط الى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة[٢].

ويدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني، أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولى مثل الأسرة والعشيرة والطائفية والقبيلة، ومن ثم فان أهم مكونات المجتمع المدني أو مؤسساته هي:- النقابات المهنية، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية، والجمعيات الأهلية، والأحزاب السياسية، والجمعيات التعاونية، والنوادي الرياضية والاجتماعية، والاتحادات الطلابية، وجمعيات حقوق الإنسان والمرأة والتنمية والبيئة.

المبحث الثالث

ماهية المجتمع المدني في العراق

---

[١] اصل المجتمع المدني، مقال منشور على موقع مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والستراتيجية على شبكة الانترنت ، ص٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص٢.

أولا : جذور المجتمع المدني وتطوره في المجتمع العراقي المعاصر.

كان العراق بحق مهد الحضارات،وعلى شواطئ النهرين العظيمين دجله والفرات وروافدهما نشأت وتطورت اولى المدن والمراكز الحضارية وفيها كانت أولى محاولات الإنسان في الكتابة والتدوين وفي التربية والتعليم وفي تدوين التاريخ والقانون وفي الطب والكيمياء والرياضيات والفلك والفن والأدب والتجارة والصناعة وغيرها، وغدت تلك المحاولات الاساس المتين الذي قامت عليه الحضارات العراقية القديمة في العصور التالية[١].

وكان النظام الملكي الوراثي هو النظام السائد في العراق منذ عصور فجر السلالات وحتى نهاية التاريخ القديم ، وكان يمثل الفكر السياسي مظهرا من مظاهر الوعي الاجتماعي الذي ينشىء عبر الصراع بين القوى الاجتماعية[٢] مما يجعل بعض التاريخيين من وجود المجلسين(المجلس العام) و(مجلس الكبار) حقيقة ثابتة يؤكد بان المؤسسة الاكثر قدما في وادي الرافدين ، كانت قد تمثلت بمجلس يضم كل الناس الاحرار والى جانب اخر كانت سلطته تتصرف الى معالجة الأعمال يوميا ويضم مجموعه من الشيوخ [٣].

ان اقدم هذه المؤسسات التي عرفت أثارها الى الآن كانت تتميز بروح المساواة ، اذ يظهر ان السلطة السياسية كانت في الاصل بايدي المواطنين وان اول برلمان سياسي كان قد وجد من قبل (٥. . .) سنة ق. م وكان معروفا في تاريخ الانسان المدون وان هذا البرلمان قد اجتمع في جلسة

---

[١] عامر سليمان ، جوانب من حضارة العراق القديم ، فصل في كتاب العراق في التاريخ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٨٣ ، ص١٨١.

[٢] د. عبد الرضا الطعان ، الفكر السياسي في العراق القديم، دار الرشيد للنشر،بغداد ، ١٩٨١، ص٤٨.

[٣] د. عبد الرضا الطعان ، مفهوم الديمقراطية في العراق القديم ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، العدد/٦ ، ١٩٨٩ ، ص٢٩.

خطيرة في حدود (٣. . .) سنة ق. م لاتخاذ قرار الحرب مع مملكة كيش عندما هددت نفوذ مدينة اوروك [١].

وفي مجال التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم ، كان التاريخ يبين لنا اتخاذ الناس لاشكال مختلفة من الاتحادات كانت مهمتها اضفاء المنزلة والحماية للفرد ، ومن المحتمل أن هذه الاتحادات مهنية او دينية او سياسية ، وان الاتحادات السياسية كانت بدون شك اهم الاتحادات الاخرى في بلاد مابين النهرين والاتحادات المهنية كانت كثيرة ومتنوعه ومهمة ، اذ تمكنت بعض المهن المتخصصة من تطوير تقليد موروث من قبل عائلات او عشائر او بعض اعضاء هيئة المعبد حسب الطلبات الماخوذ بها في اتحادات اقتصادية واجتماعية معينة [٢].

وعندما نذهب الى اقرب من ذلك نجد ان المجتمع المدني موجود حتى قبل ظهور الاسلام بالعودة الى ممارسات مجلس العشيرة ودور اهل الحل والعقد [٣]، وعندما غدا الاسلام تحرر العراق واصبح جزء من الدولة العربية الاسلامية صارت بغداد مركز الخلافة الاسلامية في العصر العباسي ، وعاش العراق اعلى مراحل عطائه الحضاري في هذه المرحلة ،اذ ظهرت المدارس الفكرية في بغداد والبصرة والكوفه ، وافسح النشاط الفكري بالاعتماد على العقل والراي ، ولذلك عرفت المدرسة الفقهية التي ظهرت في العراق باسم مدرسة الراي.

كما ازدهرت حركة التاليف والترجمه وكان من مظاهر النشاط الفكري والعلمي البارز تاسيس (بيت الحكمة) لدراسة العلوم والترجمة والنسخ والتجليد

---

[١] صاموئيل كريمر ، من الواح السومر ، ترجمة طه باقر ، بغداد ، بلا تاريخ ، ص٨١-٨٢.

[٢] ليو اوبنهايم ، بلاد مابين النهرين ، ترجمة سعدي فيضي عبد الرزاق ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨١ ، ص٩٧-٩٨.

[٣] د. احمد شكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣٧) ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢. . . ، ص٤٣.

في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد الذي عرف بالعصر الذهبي ، وانشئت مدارس كثيرة من اهمها مدرسة ابي حنيفة والمدرسة المستنصرية [١].

واستمرت الدولة العربية الاسلامية ايام حكم العباسيين نحو خمسة قرون ونصف اصبح فيها العراق مركزا سياسيا وثقافيا وعلميا مرموقا في العالم ، الا ان حكم العباسيون بدء بالضعف والتدهور منذ ظهور التسلط الاجنبي حينما هيمن البويهيون على الحكم وجردوا الخليفة من سلطاته ثم اعقبهم السلاجقة. وعلى الرغم من مرحلة الانتعاش التي عاشتها الدولة بعد التحرر من التسلط الاجنبي فان الامر لم يستمر طويلا فقد تشتتت الدولة سياسيا وضعفت حتى غزا المغول بغداد عام ٦٥٦ هـ – ١٢٥٨م فاسقطوا الدولة العربية الاسلامية وخضع العراق للغزوات الأجنبية منذ ذلك التاريخ اذ تعاقب المغول والتتار والفرس والاتراك العثمانيون على غزو العراق حتى أسست الدولة الحديثة عام ١٩٢٠ م [٢]

وكان للتطور الثقافي الذي حصل في العراق في الثلاثينات وزيادة اتصال العراقيين بالعالم الغربي، الأثر الذي أدى الى تغلغل الأفكار والمبادئ والنظريات الاجتماعية والسياسية، فراحت بعض الكتل والجماعات والأحزاب تسترشد تلك المبادئ والنظريات ونضمها منهاجا في العمل السياسي.

وظهرت الأحزاب من بغداد عام ١٩٠٨ عند ميلاد الدستور الجديد (المشروطية) الذي كان يحوي نصوصا تضمن الجهات العامة وتأليف الأحزاب وإصدار المطبوعات وعقد الاجتماعات والترشيح للمجالس البلدية

---

[١] جمهورية العراق ، وزارة الثقافة والاعلام ، العراق ٢٥ عاما من مسيرة الخير، ط١، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، بلا تاريخ ، ص٣٥ – ٣٨.

[٢] المصدر نفسه ، ص٣٩.

والنيابية. وهكذا فتحت أحزاب وجمعيات واتحادات ونقابات شكلت بداية عهد سياسي جديد في العراق[١].

وظهر في فترة ما بعد ثورة ١٩٥٨ أنموذجا جديدا سماه البعض الأنموذج الشمولي الجديد الذي يشتمل على عنصري نظام الحزب الواحد، ونظام الجماعة القرابية، واتسم هذه النموذج باحتكار كامل للحياة السياسية والهيمنة على إنتاج وتوزيع الثقافة واحتكار ميدان المنظمات الاجتماعية والمهنية والطبقية، مع تمركز شديد للسلطات الثلاث في هيئة واحدة ذاتية التحديد والتعيين حيث هيمنة الدولة على الحيز الأكبر من وظائف المجتمع المدني الأهم، وميدان التنظيمات الاجتماعية، ميدان إنتاج الثقافة وكانت النتيجة مجتمع مدني واهن من جهة ، ويقتصر من جهة أخرى الى الأدوات الحديثة للتعبير عن النفس، كما انه يفتقر للحرية التي نصت عليها دساتير الدولة منذ التأسيس وحتى الآن، لذلك اصبح النظام السياسي مسيطرا على المجتمع الذي ابعد عن ممارسة السياسة وجعلها حكرا على حلقة ضيقة في قمة الهدم السلطوي. وأدى تحطيم وابتلاع منظمات المجتمع المدني المستقلة الى نتيجة واحدة وهي حرمان شتى المكونات المجتمع من وسائل تنظيمها الذاتي الذي قاد الى إحداث حالة فراغ بين المكونات الاجتماعية من جهة والدولة من جهة أخرى[٢].

ولذا لم تكن الدولة العراقية الملكية ثم الجمهورية بجميع مراحلها واتجاهاتها دولة للمجتمع المدني الحقيقي إلا في مدد قليلة وعلى استحياء إذا صح القول على الرغم من المحاولات المحسوسة هنا وهناك وتم في بعض من تلك المراحل أيجاد مؤسسات للمجتمع المدني كالنقابات والجمعيات أو الجمعيات السياسية، تسير على وفق المنظور الشمولي وجميعها تابعة للدولة وكأنها مؤسسات حكومية بل إنها بالفعل مؤسسات حكومية لأنها

---

[١] فلاح حسن ال مانع ، المجتمع المدني في العراق : دراسة نظرية تحليلية في علم الاجتماع السياسي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الاداب ، قسم علم الاجتماع ، ٢٠٠٤ ، ص١٩٥-١٩٦.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٩٧.

تمارس عملها بأسلوب الدولة الحكومية، فضلا عن أنها ترتبط وتتلقى معلوماتها من الدولة بكل التفاصيل وليس لها حرية الاختيار أو حرية القرار[١].

وما من شك في أن التحولات الأخيرة في المجتمع العراقي خاصة بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ قد شرعت آثارها في صورة المشهد العراقي عموما وافرزت أوضاعا جديدة شملت جميع مفاصل الحياة العامة، فكان نصيب هذه المتغيرات واضحا وجليا على المؤسسات المدنية مما ادى الى ظهور ميلاد عدد كبير من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجالات عدة من الدفاع عن حقوق الإنسان الى حماية البيئة الى الدفاع عن المرأة والطفولة والمهجرين، لكن غالبية هذه المنظمات تعيش في حالة شبيهة بوقف التنفيذ لغياب الموارد الضرورية لاداء مهامها وتحقيق أهدافها، وتتحدث الأرقام في وزارة التخطيط العراقية عن المئات من هذه المنظمات المسجلة لديهم وقسم كبير منها ينطوي تحت لواء اتحاد المنظمات والجمعيات الإنسانية العراقية وبعضها الآخر ينطوي تحت لواء المفوضية العراقية لمؤسسات المجتمع المدني في العراق وقسم منها منطوية تحت تسميات أخرى فضلا عن الجمعيات والمنظمات المنبثقة من داخل الأحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية أو إحدى واجهاتها الدعائية أو المنبثقة عن التنظيمات الدينية، (كالأحزاب، واتحادات، وإذاعةوتلفزيون، وصحف، ومجلات، وجمعيات خيرية وإنسانية، واندية رياضية. . . الخ) وقد ظهر ذلك في مجمل مستوياتها المختلفة وعلى الرغم من كون الكثير منها حديث العهد، ما زال في طوره الجنيني فانه بشكل أو بآخر يشكل نواة طبيعية لمتتاليات مجتمع مدني طوعي قادم في العراق، سيكون له دور فاعل بلا أدنى شك في الحياة الديمقراطية والسياسية في البلاد.

ثانيا : دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية للمجتمع العراقي المعاصر.

---

[١] المصدر نفسه ،ص١٨١-١٨٢.

إن فقدان الأنظمة السياسية في اغلب مجتمعات العالم النامي لشرعيتها لا يرجع الى ظرف مؤقت من غياب الديمقراطية أو غياب الفعالية وانما يرجع الى تاريخ تكوين هذه الأنظمة نفسها التي فقدت مقومات شرعيتها أو لم تكتسبها أصلا، فالشرعية هي صفة للسلطة السياسية التي تخضع أحكامها الى اعتبارات مبدئية يقوم حولها إجماع عام وتتطابق أهدافها مع أهداف الجماعة، لقد قامت السلطة في كثير من هذه المجتمعات منذ البدء على فعل تعسفي إذ اصبح الحاكم فيها هو القانون سواء أكان الحاكم حزبا أم شخصا أم قبيلة أم طائفة، واصبحت مسؤولية الشعب حقا له حسب أرادته ورغبته، وتحول القانون الى ضمان لمصالح الحاكم ومواليه ومجرد واجبات على أغلبية الشعب، وقد وصل الأمر في العديد من هذه المجتمعات الى حد القطيعة المطلقة بين السلطة الحاكمة والشعب واصبحت مفاهيم المواطنة والأخلاق والسياسة والحق والسلطة والحرية والشخصية الإنسانية والتراثية مهددة بالزوال ومعها كل مفاهيم الحياة المدنية[١].

فالنظام الديمقراطي هو النظام القائم على الشرعية العقلانية القانونية، فهذه الشرعية هي التي تؤسس السلطة كسلطة مدنية اجتماعية، وتضمن ان تتم ممارستها في حدود القواعد والأصول المتعارف عليها من قبل الجماعة، ومن ثم فان النظام الديمقراطي هو النظام القائم على المشاركة السياسية الواسعة من المواطنين سواء في اختيار القادة السياسيين في انتخابات عامة حرة ونزيهة لوضع القرارات السياسية من خلال قنوات المؤسسات الدستورية وإذا كان هدف المشاركة في الحياة السياسية هو تعزيز دور المواطن في إطار النظام السياسي في عملية صنع السياسة العامة للمجتمع. فان تحقيق هذه المشاركة يتطلب وجود مؤسسات تضمن تلك المشاركة وتترجمها الى الواقع العملي (أي مؤسسة هذه المشاركة)[٢].

---

[١] د. كامران الصالحي ، الديمقراطية والمجتمع المدني : دراسة تحليلية سياسية ، ط١ ، اربيل ، ٢٠٠٢ ، ص٩١.

[٢] المصدر نفسه ، ص٩٢.

وإذا كانت كل من النظم السياسية المشاركة القائمة على التوازن والتكييف بين مستوى المشاركة والمؤسسات الدستورية والنظم الجماهيرية التي تقتصر على تلك المؤسسات متقاربان في درجة المشاركة السياسية إلا أنهما مختلفان في درجة المؤسسة السياسية للإجراءات والمنظمات السياسية.

فالنظم السياسية المشاركة تتميز بتعدد صيغ المشاركة والتي تؤدي الى توسيع دور المواطنين في الحياة السياسية من خلال قنوات شرعية وبذلك تتهيأ فرص تحفيز وتشجيع أفراد المجتمع في الانخراط في العمل السياسي الفاعل ومن خلال إطار مؤسساتي من النظم والأدوات السياسية المشروعة، وعلى خلاف من ذلك نجد أن النظم الجماهيرية وبالرغم من ارتفاع نسبة الراغبين في المشاركة السياسية، إلا إنها تفتقر الى المؤسسات السياسية المنظمة للتواصل بين الرغبات والأنشطة السياسية وبين قرارات واهداف القيادة السياسية وبذلك لن تكون هناك مشاركة سياسية حقيقية، لان سياسة التعبئة التي تتبناها الأنظمة الجماهيرية هي عائق للمشاركة الجماهيرية الحقيقية من حيث مداها ونظامها فهي مجرد أداة تعبئة سياسية لخدمة النظام الحاكم[١].

ويتبين من ذلك إن معيار التمييز بينهما يكمن في طبيعة عملية ماسسة الحياة السياسية لان نطاق المشاركة السياسية في ذاتها تتوقف على درجة الماسسة السياسية التي يتميز بها المجتمع والتي لا تقتصر على نطاق هذه المشاركة بل تشمل مضمونها أيضا، أي أن الأنظمة السياسية قد لا تختلف فقط في المدى المسموح للمواطنين في المشاركة السياسية وانما تختلف في طبيعة هذه الممارسة وشكلها.

وبعبارة واضحة يمكن القول بان عملية المشاركة السياسية هي المتغير الجوهري الذي يمكن على أساسه تحديد النظام الديمقراطي وتميزه عن غيره من الأنظمة التي قد تبدو ديمقراطية في شكلها وشعاراتها غير إنها استبدادية في مضمونها وممارستها فالمؤسسة في الواقع هي تاطير للصراع السياسي بين مختلف القوى السياسية حول وضع القرارات السياسية واتخاذها وذلك

---

[١] عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة مقارنة ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٦٤.

من خلال قنوات المؤسسات السياسية المختلفة، فهي تنقل الممارسة السياسية الى مستوى العمل المؤسسي وتكرسها في إطار بنية سياسية ديمقراطية. ومن هنا فان تحويل هذه الأنظمة الى أنظمة ديمقراطية تنافسية يتطلب بالضرورة التخلي عن سياسة التعبئة السياسية وزيادة القنوات والمؤسسات التي تتيح للمواطنين المساهمة الفعلية في الحياة السياسية. إذ أن مستوى وعملية التحول الديمقراطي يتحددان ويقاسان بدلالة حرية العمل السياسي لهذه المؤسسات وبخلافه يبقى التحول الديمقراطي مشوها ومعيبا.

ومن الحقائق الثابتة إن عملية المأسسة ترتبط بطبيعة الهدف المطلوب من وراء هذه المؤسسات السياسية، حيث لا قيمة لهذه المؤسسات بحد ذاتها، فهي تستمد قيمتها من الوظيفة الموكول لها إنجازها، فلكل من الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية مؤسساتها. أي ان هناك مؤسسات تعزز التطور الديمقراطي وتسمح المشاركة السياسية، وهناك مؤسسات قائمة على الإكراه الأيديولوجي وحشد المواطنين وتعبئتهم من دون مشاركة حقيقية في الحياة السياسية. أي في ضوء الثقافة السياسية التي تشيعها النخب الحاكمة تتحدد طبيعة المؤسسات السياسية ديمقراطية كانت أم سلطوية[١].

وبذلك يمكن القول إن المخاطر التي قد تحدق بالديمقراطية وتعرقل نموها هو الصراع الحاسم بين عمليتي التعبئة السياسية والتنظيم المؤسساتي في اغلب المجتمعات النامية بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة. إذ أن معدلات التعبئة السياسية تعد دوما أعلى من معدلات التنظيم المؤسساتي. وقد تتزايد أعداد القوى الاجتماعية الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية، إلا أن النخب الحاكمة تحاول تغيب أو إضعاف عملية المأسسة السياسية لذا نجد أنها ما لا تسمح مطلقا بأي مشاركة سياسية حقيقية أو تحاول الحد منها أو بتهميشها لفرض قيود على الأحزاب والتيارات السياسية المعارضة لنهجها أو حظرها أو فرض شروط غير منطقية لاشتراكها في الانتخابات أو وضع قيود رقابية على الصحف ووسائل الإعلام والحد من حرياتها وأنشطتها، وقد تحول بعض هذه النخب في فرض أشكال

[١] المصدر نفسه،ص٢٦٥.

جديدة للمشاركة السياسية والتي يقصد منها تعبئة المواطنين وحشدهم لمساندة النظام الحاكم وإجراء استفتاءات معروفة النتائج سلفا بدلا من إجراء انتخابات عامة[١].

إن انخفاض مستوى المأسسة السياسية في اغلب المجتمعات النامية ومنها مجتمعنا العراقي قد أدى الى انحسار نطاق المشاركة السياسية وافراغها من محتواها. وان من أهم مؤشرات تضاؤل أو محدودية هذه المشاركة هي ظاهرة تغيب أو تهميش دور مؤسسات المجتمع المدني وتبني سياسة التعبئة الجماهيرية والتي لا ترقى الى مستوى المشاركة أو تعوض عنها، إذ أنها عبارة عن أداة لتعبئة قطاعات واسعة من الجماهير من خلال توظيفها في المظاهرات والمسيرات والمؤتمرات المساندة للسلطة الحاكمة وعلى حساب تهميش دور المجتمع المدني. ومن ثم فان الغرض الحقيقي من التعبئة هو إضفاء الشرعية على الحاكم وليس مشاركة فعلية في الحياة السياسية.

وعلى الرغم مما تشهده اغلب مجتمعات العالم النامي ومنها مجتمعنا العراقي من محاولات إصلاحية والسير باتجاه التحول الديمقراطي بقدر أو بآخر فان تلك المحاولات تعجز عن تحقيق أهدافها ما لم تمارس مؤسسات المجتمع المدني دورها الحقيقي في تنمية المشاركة السياسية من خلال تهيئة الأجواء الملائمة لتفعيلها عبر تعميم ثقافة مدنية قائمة على التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وضمان ممارسة كافة الحقوق والحريات ومن خلال توازن حقيقي بين السلطة والحرية[٢].

ومهما تعددت صيغ المشاركة في الحياة السياسية فان المشاركة الحقيقية لن تتحقق إلا من خلال تبني جدلية الترابط بين هذه المشاركة وبين مؤسستها، أو أن غياب أو ضعف المؤسسة السياسية يعني بالضرورة انحسار نطاق المشاركة السياسية. في حين يؤدي ارتفاع درجة المؤسسة الى زيادة وتعدد صيغ المشاركة والانخراط في العمل السياسي، ومن هذا

---

[١] المصدر نفسه،ص٢٦٦.

[٢] د. كامران الصالحي ، مصدر سابق ، ص٩٤-٩٥.

المنطلق فان تحديد مفهومي الديمقراطية والمجتمع المدني ضرورية لتحديد قيمة ودور مؤسسات المجتمع المدني في أي بناء ديمقراطي سليم.

ثالثا : مستلزمات بناء المجتمع المدني في العراق الجديد

على الرغم من الحضور المتزايد لمفهوم المجتمع المدني في مجتمعنا العراقي، فان هذا المفهوم لا يزال موضع جدل وتساؤلات عديدة حول طبيعته فيما إذا كان في ذاته مجرد مشروع أخلاقي أو اجتماعي أو سياسي أو انه مجرد شعار سياسي أو انه حقيقة وبرنامج عمل قابل لترجمته الى الواقع العملي وإذا كان هذا المفهوم قد اكتسب خصوصية معينة في المجتمع الغربي إذ يؤدي دورا أساسيا في عملية التوازن بين المجتمع السياسي والمدني وان مجتمعنا العراقي ما يزال يرتبط بمسألة الصراع السياسي ونيل الحقوق والحريات لذا فانه يطرح في إطار الدعوة الى الإصلاح السياسي والإداري وتوسيع حقل الحريات وتفعيل دور القانون ومؤسساته.

إن الدعوة الى إقامة المجتمع المدني يجب ان تكون قائمة على أسس من العقلانية الواعية وليس من منطلق الحماس الواهي بإمكانية تحقيقها بالحسم الثوري السريع أو اتخاذها كشعار للتستر والعمل من اجل الثروة والجاه أو توظيفها لتغطية الصراع الداخلي وتقديم صورة مزيفة للمجتمع الدولي عن الاستقرار والتوجيه نحو المجتمع المدني والتي غالبا ما تتكشف. إن هذه الدعوات لا تكون ذات معنى إلا إذا طرحت نتيجة نضج سياسي وإيمان بها ومن إدراك واع لاسسها ومقوماتها ومعرفة معوقاتها ومستلزماتها وتهيئة المناخ المناسب لنموها [١].

وفي سياق معالجة المجتمع المدني انطلاقا من القوانين التي تضع علامات الاستفهام على فرضية نشوء المجتمع المدني في المجتمع العراقي وبين العوامل الدافعة الى نشوئه، نرى ان طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القديمة والتي تحدد جذورها الى مرحلة ما قبل إحداث التغيير قد اكتسبت المناعة اتجاه نشوء مجالات التحرر والحرية واتسمت بالجمود ومن ثم فإنها تعوق نمط الوسط والمناخ الطبيعي لتكوين مجتمع

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٢٨ –١٥١.

مدني حقيقي ، الأمر الذي يفرض حتمية إعادة النظر في طبيعة هذه البنى ودورها وإتاحة الفرص أمامها لتعبير عن مصالح من تمثلها حقيقة وجتناب التدخل في شؤونها أو فرض النفوذ في أوساطها سواء من قبل السلطة الحاكمة أم التيارات السياسية [١].

إن ما يهمنا قوله إن بناء المجتمع المدني الديمقراطي يجب أن لا يكون في إطار نفي العلاقة الجدلية بينهما أو تناقضهما ويجب أن لا تخضع لعمليات المناورة والمقايضة. إذ أن تنازل المجتمع المدني عن أهدافه ودوره في صفة سياسية مع السلطة أو استحواذ التيارات السياسية على وحدات المجتمع المدني وقيام كل مجموعة سياسية بتأسيس هيئات تابعة لها، كالنقابات، والجمعيات والروابط والجماعات النسوية والشبابية والمنظمات الجماهيرية وتسيرها حسب مشيئتها يعني فسخ المجتمع المدني وتفريعه من محتواه. وهذا يعني إن بناء المجتمع المدني يجب أن يكون على مستوى القيم والأخلاقيات من خلال تغيير جذري لمفهوم السلطة وشرعيتها ودورها في المجتمع وتعبيرها عن مصالحة.

إن الضمان الحقيقي لبناء مؤسسات المجتمع المدني قوية وفاعلة في العراق يكمن في تفعيل الثقافة والعمل التربوي في جميع بنى المجتمع من خلال تبني الفكر المتحرر والعقلانية النقدية والحوار الحضاري وترسيخ المفاهيم الديمقراطية من قبل جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية العراقية والعمل على تحشيد الطاقات وتوظيفها لصالح المجتمع المدني وتقوية مؤسساته وتامين استقلاليته [٢].

فجوهر المجتمع المدني هو تحرير قوى المجتمع من القيود في ممارستها لحقوقها وحرياتها في ظل نظام ديمقراطي يضمن ممارسة تلك الحقوق من خلال التوازن بين السلطة والحرية فقوة النظام الحاكم تكمن في قوة المجتمع المدني وتماسكه، وشرعية النظام الحاكم تكمن في تمثيله لأغلبية أفراد المجتمع ودفاعه عن مصالحهم، إن بلوغ ما بلغته الأمم

---

[١] المصدر نفسه ، ص١٥٢-١٥٣.

[٢] المصدر نفسه ، ص١٥٣-١٥٦.

المتمدنة في الديمقراطية والمجتمع المدني مسألة تتوقف على مجموعة من العوامل والظروف الذاتية والموضوعية، وان ما يعيشه المجتمع العراقي الآن ليس هو الصراع بين الخيار الديمقراطي والخيار الاستبدادي. مما يعيشه هذا المجتمع هو تثبيت الانتقال الديمقراطي وترسيخه في وجدان المجتمع والسلطة السياسية، فما يحتاجه العراقي هو المزيد من آليات عمل وتنظيم وممارسات لتوظيف العمل الديمقراطي في تنمية المشاعر الوطنية والتفاؤل والأمل بالمستقبل والتمسك بالسلام الاهلي من خلال توسيع المشاركة الشعبية وتفجير حس المسؤولية الوطنية والقومية والقدرة على التضحية والبذل والعطاء والعمل المتواصل في أوساط الجماهير[١].

وكذلك من مستلزمات بناء المجتمع المدني يجب ان يكون هنالك مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، متحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، المذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها، وذلك لاعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع الدولي، وتنسيق وظائفها في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعا عاما وحكما للجميع. ففي نطاق المجتمع المدني فقط، يمكن إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي والرأي الآخر، والاعتراف بما فيه من جوانب لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقا من المشترك الوطني الى المنفعة العامة ولخير العام. فليس من حق أية فئة اجتماعية أو سياسية أن تقرر وحدها ما هي لمصلحة الوطن والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها[٢].

---

[١] هلال كاظم الزهيري ، دور الجماهير في ارساء اسس المجتمع المدني ، بحث منشور على شبكة الانترنت ، ص١.

[٢] الوثيقة الاساسية للجان احياء المجتمع المدني ، مقال منشور على شبكة الانترنت ، ص٤.

إن توسيع الوعي بضرورة تأسيس بنى اجتماعية قائمة على أساس القانون الإنساني والوعي الحضاري، يعني توسيع دائرة مشاركة الفرد في تطوير حلقات المجتمع والقدرة على استيعاب التناقضات كافة من خلال شفافية الحوار والثقة بإمكانية قوة الحرية بوصفها ضرورة اجتماعية بما يعطي إمكانات مضافة لتحسين مستوى الأداء الاجتماعي والثقافي والسياسي. وان تأسيس هيئات وتشكيلات ذات استقلالية عن السيطرة الشمولية يعني بالأساس تأكيد قوة المفهوم الاجتماعي للتقدم والتنمية والثقافة.

رابعا : المعوقات أو التحديات التي تواجهه مؤسسات المجتمع المدني في العراق المعاصر.

إن أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني العراقي ما يأتي :-

١. صعوبة وضع الأسس القانونية التي ستنظم العلاقة بين المجتمع والسلطة ومدى إمكانية الاتفاق العام على قيم أو مبادئ عامة تحكم هذه العلاقة.
٢. يواجه المجتمع المدني العراقي إمكانية الانتقال الى نظام سياسي جديد يتطلب منه حشد الطاقات لإنجاز الاستقلال. إن هذا يعني إمكانية إقامة مؤسسات وطنية بإرادة شعبية حقة سواء بالاشتراك المباشر للجماهير أم عبر ممثلين منتمين لصياغة القرارات والسياسات التي تهم حياة الشعب ومصيره.
٣. عدم إمكانية المحافظة على استقلالية منظمات المجتمع المدني العراقي ومؤسساته. ولا يخفى على أحد الصراع المباشر حاليا لغرض السيطرة على تلك المؤسسات سواء لتسجيلها لدى أكثر من وزارة او دائرة مما تعيق عمل ونجاح تلك المؤسسات والمنظمات المختلفة في الاعتماد على مصادر تمويل داخلية لها فضلا عن مدى التنسيق فيما بينها لمنع تبديد المصادر والتكرار، ومدى التصاقها بالجماهير التي تعبر تلك المؤسسات عن مصالحهم.
٤. تواجه مؤسسات المجتمع المدني تأثير العوامل الخارجية (الاحتلال الأمريكي، والتمويل الأجنبي)، حيث نرى الضغط الأمريكي المستمر في اتجاه قمع المعارضة العراقية والتلويح بعصى الاحتلال إذا لم يكن هناك رضى عن دور السلطة في مجتمع المعارضة، كذلك غالبا ما يعني الممولون الأجانب بالتركيز على الجوانب السياسية (الرمزية) للممارسة

السياسية كالانتخابات وغيرها دون الاهتمام والتوقف أمام عناصر الديمقراطية الاجتماعية التي يضغط على الجماهير في حياتهم اليومية في عملهم ومأكلهم وصحتهم وتعليمهم. . . الخ. ان هذا التحدي يتطلب اليقظة وقراءة الواقع قراءة متأنية ومستمرة، كما يتطلب المرونة، في تحديد أهم مصادر الضغط والعمل على تحييدها.

٥. يعاني المجتمع المدني العراقي على الرغم من اتساع نطاقه من التخبط والعشوائية والفوضى بسبب الظروف السياسية والاجتماعية والأمنية المضطربة وبسبب مرور المجتمع المدني في العراق بمرحلة انتقالية لا تخلو من صعوبة وتعقيد، تتشابك فيها المتغيرات الخارجية والداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتيارات الفكرية والثقافية.

خامسا: مستقبل المجتمع المدني ووسائل تفعيله للمشاركة السياسية للمجتمع العراقي المعاصر.

إن مستقبل المجتمع المدني في مجتمعنا العراقي مرتبط بقدرة النخبة الواعية العاملة في أوساط الشعب العراقي على إطلاق روح الوطنية والقومية وتجاوز الأطر العقائدية الأيديولوجية، وان تجعل من الاتفاق على العمل والبرنامج السياسي لتطوير المجتمع من جميع جوانبه مركزا للتفاهم الأول بدلا من التركيز على المثل الفلسفية والتنظيرات المجردة، فما تحتاجه في مجتمعنا العراقي هو ترسيخ السلام والاستقرار ومن ثم خلق الشروط المناسبة للتنمية وبذل الجهد والتراكم الحضاري المادي والأخلاقي للتوصل الى إجماع حول قاعدة ثابتة وسليمة لحل المشاكل المعاصرة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن مجرد الادعاء بوجود المجتمع المدني او التغني به لن يقدم شيئا إذ لا يخرج ذلك عن ممارسة تكتيك سياسي لا أخلاقي. كما ان محاولة إضافة مؤسسات جديدة هامشية الى المؤسسات الموجودة للإيحاء بتنشيط المجتمع المدني وتفعيله لا يعني سوى إن الديمقراطية متغيبة والمجتمع المدني هو مجرد شعار استهلاكي[١].

---

[١] كامران الصالحي ، مصدر سابق ، ص١٥٦ –١٥٧.

وفي ضوء معطيات التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية المستمرة التي يشهدها مجتمعنا العراقي حاليا، فان الآمال تزداد يوميا في وضع أسس راسخة ومتينة للمجتمع المدني والقيم ومبادئ الديمقراطية وترسيخ حماية الحقوق والحريات للمواطن العراقي ويتطلب من جميع هذه الأحزاب العراقية ان تتحمل مسؤولية قومية ووطنية في ترسيخ الأمن والامان في المجتمع العراقي وتطوير المنجزات واحتواء عوامل التصدع والفرقة واحلال لغة التفاهم والحوار بدلا من لغة الرصاص والعنف والعمل المتواصل من اجل ترسيخ قيم ومبادئ الديمقراطية في الممارسة السياسية.

وبالرغم مما يشهده ويعيشه المجتمع العراقي في تعددية سياسية وفكرية وحقوق وحريات وهياكل مؤسسية وتوجهات نحو بناء وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني إلا انه لم يتم التوصل الى نهج ديمقراطي متكامل وفرضه كضرورة اجتماعية لذا لا يزال العراقيون يطلقون على ممارستهم السياسية بالتجربة الديمقراطية. ولكن ذلك لا يتعارض مع حقيقة وجود مؤشرات إيجابية على توفر البيئة والمناخ لنمو الفكر العراقي وتطويره واستيعابه لعملية التحول الديمقراطي إذ أن الخطاب السياسي العراقي يؤكد على جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية المؤسسية القانونية للديمقراطية مما يعني تفهم القوى السياسية والشرائح العراقية ضرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في تعزيز المشاركة السياسية الحقيقية من خلال السلوك السياسي الفعال في المجتمع[١].

فمن البديهي ان المستقبل الزاهر يكون دوما للمجتمعات القائمة على الإنساق الجدلي والدينامي بين بناها السياسية القائمة على أسس من الحوار الحضاري والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وضمان لحقوق والحريات وبين بناها المدنية القائمة على تعزيز القيم الفردية والحرية الشخصية والاستقلالية الفعلية.

ان مفهوم المجتمع المدني وتطوره ما زال محورا للسجال في الفكر العراقي ولا سيما منذ مرحلة تغيير نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩

[١] المصدر نفسه ، ص١٦١.

واقامة المؤسسات والتي شهدت تطورا نوعيا نحو تقبل الديمقراطية وممارستها لاول مرة في المجتمع العراقي.

وعليه فان دراسة الفكر العراقي لقضية المجتمع المدني ومستقبلها لابد أن تنطلق من رؤية تتسم بالعمق في العوامل الفاعلة في البنى الاجتماعية التي تعزز أنظمة الحكم والممارسة السياسية، أي الانطلاق من الفهم الشامل لقوى المجتمع واستقراء مكوناتها ومقوماتها وبتجريدية (من تطورات ومفاهيم أيديولوجية وغير تحليلية مسبقة) وتقويم ممارستها السياسية الفعلية[١].

وما يهمنا هو القول إن المجتمع المدني ضرورة حتمية للتعبير عن الهوية الحضارية للعراقيين لما يترتب على ذلك من تعميق شعور المواطن ووعيه بضرورة الممارسة الديمقراطية وتطوير استراتيجية العمل المدني والتوازن بين السلطة والحرية وان ما يحتاجه العراقيون هو ضرورة بناء مجتمع مدني ديمقراطي قائم على مشروعية تعدد الآراء والاتجاهات السياسية وحقها في التعايش والتعبير عن نفسها في المشاركة في القرار السياسي من خلال قنوات مؤسساتية شرعية وعلى أسس التوازن بين السلطة والحرية، من اجل تعميق وتحفيز المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع بكافة شرائحه وطبقاته الاجتماعية لصنع القرار السياسي في سبيل النهوض بالمجتمع العراقي المعاصر.

الخلاصة

لقد حاولت الدراسة تبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في تحفيز المشاركة السياسية للمجتمع العراقي المعاصر، لان مؤسسات المجتمع المدني يمكن ان تقوم بدور مهم في تهيئة المجتمع لممارسة ديمقراطية حقيقية، سواء من خلال وظائفها التقليدية ام من خلال حياتها الديمقراطية. ويكون للمجتمع المدني دور حقيقي في بناء الديمقراطية في مجتمعنا عندما تتاح له الفرصة كاملة للقيام بوظائفه او تعزيز الطابع الديمقراطي للحياة الداخلية لمؤسساته، اذ ان هذه المؤسسات لاتستطيع ان تقوم بدورها المامول

[١] المصدر نفسه ، ١٦٣.

بفاعلية في بناء الديمقراطية في المجتمع العراقي الذي يعاني من ضعف شديد في المشاركة الشعبية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتتحمل القوى الديمقراطية مسؤولية العمل على تقوية المجتمع المدني وتحريره من القيود التي تحد من حركته وتاثيره والسير على طريقة التطور الديمقراطي.

لقد اظهرت لنا الدراسة بان المجتمع العراقي القديم قدم نوعا من الممارسات السياسية المتقدمة وخاصة في مجال الشورى والديمقراطية، كما اظهرت الدراسة في مجال التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في العراق القديم بان الناس اتخذ اشكال مختلفة من الاتحادات كانت مهمتها اضفاء المنزلة والحماية للفرد وكانت هذه الاتحادات مهنية او دينية او سياسية.

وتبين من الدراسة ايضا ان ميلاد المجتمع المدني وانبثاقه قد ارتبط بجملة التحولات المعقدة التي عرفها المجتمع العربي الاسلامي المعاصر عندما كانت بغداد عاصمة الدولة العربية الاسلامية، وعندما نذهب الى ابعد من ذلك نجد ان جذور المجتمع المدني في العودة الى ممارسات مجلس العشيرة ودور اهل الحل والعقد، وكما ان للتطور الثقافي الذي حصل في العراق في الثلاثينات وزيادة اتصال العراقيين بالعالم الغربي ادت الى تشكيل الاحزاب واصدار المطبوعات والترشيح للمجالس البلدية والنيابية، مما افسح المجال لتكوين احزاب وجمعيات واتحادات ونقابات شكلت بداية لعهد سياسي جديد في العراق لان وجود الاحزاب والمنظمات والجمعيات المدنية، هي ظاهرة حضارية تنتمي لثقافة وضروريات العصر الحديث وان وجودها وثقافتها ومستقبلها يعتمد على مفاهيم واقعية واضحة ومحددة تتعلق بالمصالح المشروعه للجماعات او الفئات التي تمثلها.

مما يتطلب الدعوه الى اقامة المجتمع المدني يجب ان يكون قائمة على اسس من العقلانية الواعية وليس من منطلق الحماس الواهي، لان المجتمع المدني في العراق المعاصر يعاني من جملة صعوبات منها ما يتعلق بوضع الاسس القانونية التي ستنظم العلاقة بين المجتمع والسلطة ومصادر التمويل وتاثير العوامل الخارجية على هذه المؤسسات وتبين كذلك

ان مستقبل المجتمع المدني لمجتمعنا العراقي مرتبط بقدرة النخبة الواعية العاملة في اوساط الشعب العراقي على اطلاق روح الوطنية والقومية وتجاوز الاطر العقائدية الايديولوجية، وان تجعل من الاتفاق على العمل والبرنامج السياسي لتطوير المجتمع من جميع جوانبه مركزا للتفاهم الاول بدلا من التركيز على المثل الفلسفية والتنظيرات المجردة.

وعليه نلاحظ بعد سقوط النظام السابق واحتلال القوات الامريكية العراق وانتشار نوع جديد من الاتحادات والنقابات والمنظمات يمكن اعتباره نواة مؤسسات المجتمع المدني بمفهومها الحالي وشعور هذه المؤسسات بضرورة المشاركة الفعلية مع السلطة وممارسة التاثير من خلال تفعيل قنواتها مع المواطنين في سبيل رسم سياسة الدولة نحو بناء العراق الجديد على اسس المساواة بين المواطنين من خلال تحفيز المشاركة السياسية في صنع القرار السياسي وتحمل المسؤلية الوطنية امام الشعب.

وعليه يجب ضرورة المحافظة على دور المجتمع المدني في دعم وتعزيز التطور الديمقراطي للمجتمع وعدم الانحراف به ليكون مجرد بديل للدولة في دعم الفئات الضعيفة والفقيرة وتلطيف حدة المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي، من خلال تعديل التشريعات القائمة للعمل الاهلي والمدني بحيث تتوفر لمؤسسات المجتمع المدني استقلالية حقيقية في ممارسة النشاط والاستفادة من الامكانيات المتوفرة لدى مختلف مؤسسات المجتمع المدني للدعم المتبادل وخاصة الامكانيات التنظيمية والبحثية والمادية عن طريق انشاء اتحادات جهوية او قطاعية اوقطرية بين الجمعيات والمؤسسات المتماثلة لدعم جهودها ومضاعفة النتائج المتحققة منها.

Abstract

The Role of the Non-Governmental Institutions to motivate the Iraqi Society to the Political Process

Analytical Study in the field of Socio-Politics

Dr. Hamdan R. Muhammad *[1]

The current study investigates the role of the non-governmental institutions in encouraging the current Iraqi society to the political process. Similarly, It studies the ways whereby these institutions can be activated in the future in the recent Iraqi society.

*Dept. of Sociology – College of Arts – University of Mosul.